



تعقيب على حدث نقد النظام

حسن خضر

1- في الفقر والمعرفة الفقيرة

كان أحد أعضاء الحلقات الداخلية - أي القريبة من مركز صنع القرار - في النظام الفلسطيني ، يستهل تحليلاته السياسية ، وبطريقة روتينية تقريبا ، عن نسبة الأراضي المعروضة على الفلسطينيين . كأن يقول : عرض علينا الإسرائيليون ثمانين بالمائة من مساحة الضفة الغربية ، لكننا سنحصل على نسبة تزيد على التسعين بالمائة إذا انتظرنا بضعة أشهر أخرى . وغالبا ما كان يتم التعامل مع النسب في سياق الكلام عن معلومات إضافية - تقوم مقام الموسيقى التصويرية في الأعمال الدرامية - عن تطورات مرتقبة ستشهدها المنطقة في الأسابيع ، أو الأشهر القادمة ، معلومات رشحت ، أو تسربت ، من مصادر إقليمية ، أو دولية ، ومن شأنها منح ثقة أكبر بفضيلة الانتظار ، أو تبرير القيام بأعمال بعينها ، طالما أن هذه أو تلك سترفع من سقف النسب المثوية .

وغالبا ما كانت تحليلات من هذا العيار تترك انطباعات جديّة وجيدة لدى المستمعين ، بفضل ما تثيره من دلالات أبرزها مدى اطلاع المتكلم على دقائق الأمور ، ومدى براعة النظام في إدارة

معاركه التفاوضية. ولا شك أن في اتساع المدى مرتين ما يعزز من أهمية الكلام نفسه بفضل استناده إلى معلومات تضعه في مرتبة أعلى من التحليل المجرد. يعرف كل من عاش تجربة منظمة التحرير الفلسطينية، أن الكلام بمنطق المعلومات، لا التحليل، كان تقليدا راسخا من تقاليد الكلام، أو التفكير، في السياسة بقدر ما يتعلق الأمر بصانعي سياسة المنظمة.

وقد انتقل هذا التقليد، ضمن أمور أخرى، إلى السلطة الفلسطينية، وانتقل معه ازدياد يكاد يكون عضويا لكل تحليل يقوم على علاقات دلالية بين الأشياء، أو يحاول الاستعانة بمعطيات اقتصادية، أو اجتماعية، ناهيك عن السياسية بطبيعة الحال، بدلا من الاستناد إلى معلومات. وليس العثور على تعريف لتعبير المعلومات، في هذا المقام، بالأمر السهل، حيث تختلط تقارير مكتوبة على عجل، وأشياء يمكن تصنيفها في باب النسيئة والهمس، بانطباعات عامة، ونصائح، ومحاضر اجتماعات مع قوى إقليمية ودولية، يصعب التحقق من دقتها.

كان الشغف بالمعلومات جامحا إلى حد يحول دون التوقف قليلا أمام تحفظات من نوع: أن المعلومات قد تكون مقطوعة الصلة بالواقع، أي تحتاج إلى أكثر من اختبار قبل التحقق من صحتها. وقد تكون تضليلية، أي تطلقها جهة ما لإرباك خصومها، والتشويش على فهمهم للواقع. وقد تكون رغبة، أي تنشأ بفضل دوافع ذاتية تبرر تضخيم معلومة ما، أو إساءة فهمها عن سبق إصرار، وربما تحريفها، على حساب معلومات مغايرة، تحقيقا لأهداف ذاتية. وكانت نتيجة الشغف مأساوية في حين، ونوعا من الكوميديا السوداء في أحيان أخرى.

ففي مفاوضات أو سلو كان صانع القرار يتلقى تقارير منفصلة من المشاركين في المفاوضات عن سيرها ومضمونها، وهي في الأغلب تقنية وجزئية، عازفا عن تحليل دوافع الإسرائيليين في التفاوض مع المنظمة، وعاجزا عن التكهن بالحدود المحتملة لتنازلاتهم، ومستكفا عن إقامة الصلة بين ما يتفاوض عليه اليوم، ومساحة المناورة التي ستصبح متاحة أمامه في الغد، مما أسهم في تحويل القضايا الأساسية إلى ألغام كان انفجارها مسألة وقت فقط. وقد بلغ الإفراط في العمى الاستراتيجي، مقابل الرشوة الرمزية (وهي ذات أهمية استثنائية بفضل جروح نرجسية كثيرة) حدا دفع بأحد المفاوضين إلى تصنيف نجاحه في «إرغام» إسرائيل على إبلاغ الفلسطينيين مسبقا، في حال قيامها بمناورات عسكرية، في باب الانجازات المهمة.

خضر: تعقيب على حدث

أما الكوميديا السوداء فليس ثمة ما هو أكثر بلاغة من تجليها في كلام مسؤول كبير في إحدى المنظمات الفلسطينية، أبلغ مستمعيه في اليوم الأول للاجتياح الإسرائيلي في العام 1982، أن معلومات دقيقة وصلته عن تحرك قوات من ألمانيا الديمقراطية، في اتجاه البحر الأبيض المتوسط، لحماية بيروت.

بين حدي المأساة، والكوميديا السوداء. وكلاهما قناع للأخرى. مساحة تكفي لطرح سؤالين: أليس ثمة ما يبرر الارتياح في هذا القدر من الشغف بالمعلومات على ضوء خسارات متلاحقة تكبدها الفلسطينيون؟ وأليس ثمة ما يبرر النظر إلى مكاسب بعينها كنتائج موضوعية لعوامل خارجية تشحبه أمامها كفاءة الاستثمار الذاتي للمعلومات، أو تبدو معها مكانة الشغف أكثر تواضعا؟

يكاد الجواب، هنا، يتاخم حد البداهة، ومع ذلك واطبت المعلومات. في حدود التعريف المذكور أعلاه. في احتلال مكانة خاصة في الثقافة السياسية الفلسطينية، على حساب التحليل القائم على الاستدلال المنطقي، أو حتى على حساب المزوجة بين المعلومة والاستدلال.

وإذا شئنا تفكيك هذه العمارة الذهنية إلى مكوناتها الأولى، فإن مركز الثقل فيها يقوم على فرضيات تقلل من شأن المعرفة باعتبارها نوعا من الصناعة، وترفع من شأن الحدس باعتباره التجلي الأمثل لمواهب استثنائية، غالبا ما تكون فردية، ويصعب التحقق منها، أو التدليل عليها، دون تصوّرات رومانسية عن دور الفرد في التاريخ. والخلاصة المنطقية، في جميع الأحوال، هي فك الارتباط بين صناعة المعرفة، وصناعة القرار، واعتماد الإلهام مرجعية في الممارسة السياسية: الوصفة المضمونة، والمجرّبة، للفقر والمعرفة الفقيرة.

وإذا كان من الممكن تفسير، أو إدراك، كيفية إفلات السياسة الفلسطينية من شبهة الفقر والمعرفة الفقيرة، استنادا إلى معطيات بعينها، على امتداد معظم عقدي السبعينات، والثمانينات، فإن المعطيات نفسها كفيلا بتفسير ما أصابها على امتداد عقد التسعينات، وما تلاه، من بلادة فكرية، ومعرفة فقيرة.

ففي السبعينات، العقد الأهم في تاريخ السياسة الفلسطينية، وتجلياتها المؤسساتية في منظمة التحرير الفلسطينية، لم تغفل الحركة الوطنية الفلسطينية من شبهة الفقر والمعرفة الفقيرة وحسب، بل اغتنت وأغتت أيضا، بفضل وجودها في نقطة تقاطع بين الشرق والغرب، أي بين عالمين انخرطا

في صراع تقف الأفكار فيه على قدم المساواة مع المال والسلاح، وربما تقدمت عليهما. كما اغتنت، وأغنت، بفضل وجودها في نقطة تقاطع بين عالمين عربيين، جاء إلى الوجود في ظل صراع الشرق والغرب، فانخرط فيه مباشرة، أو مداورة، بقوة الأمر الواقع، أو بالانحياز، وكان من نتائج هذه، أو تلك. وضمن أمور أخرى كثيرة. بروز دور الأفكار، وتقدمها على المال والسلاح في حالات بعينها، كان طليعتها الصراع بين معسكرين افتراضيين جرى تعريفهما، آنذاك، بتعبيرات التقدمية والرجعية.

كذلك، اغتنت وأغنت، بفضل تمركزها في بيروت. وهي مدينة حقيقية، أضفت عليها تقاليد بحرية قديمة، وحادثة بدأت منذ أواسط القرن التاسع عشر، وبحبوحة في العيش خلقتها صناعة المصارف، والسياحة، خصائص حضرية وكوزموبوليتية، علاوة على كونها نقطة تماس أيديولوجية، وسياسية، ومالية، يشتبك فيها، وعندها، المنخرطون في صراعات إقليمية، تدوي في أرجائها بين الفينة الأخرى أصداء الصراع الكبير، والمستخدم، بين الشرق والغرب. وأخيراً، اغتنت وأغنت بفضل اللحظة التي ظهرت فيها، إذ كان لتوقيت ظهورها في أواسط الستينات أهمية استثنائية بالمعنى الثقافي والأيديولوجي. ففي تلك الفترة-التي سيسميها العرب، بكثير من النوستالجيا في وقت لاحق، بالزمن الذهبي للثقافة العربية. كانت الديناميات الهائلة التي أطلقها تمفصل صراعات إقليمية ودولية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، في هذا الجزء من العالم، وما رافقها ونجم عنها من نكبة في فلسطين، ومحاولات لتدارك أسبابها، قد بلغت حداً غير مسبوق من الكثافة والاحتدام.

وقد ألقى هذا الأمر بظلاله على التحيزات الوجودية، والسياسية، والثقافية، لأعداد يصعب حصرها من المثقفين، والفنانين، والمهنيين، والأكاديميين العرب، الذين عثروا في الحركة الفلسطينية على ما يجسد تلك التحيزات، أو ما يساعد على تحقيقها، وأسهموا في بناء، وازدهار المؤسسات الإعلامية، والثقافية، والسياسية الفلسطينية، إلى جانب فلسطينيين جاءوا من أميركا الشمالية، وأوروبا، والعالم العربي. وبالتالي، يصعب حصر الكفاءة السياسية، والحيوية الثقافية، والمهارات الإعلامية، التي وسمت نشاط الحركة الفلسطينية، آنذاك، في جهود فلسطينية خالصة، أو مجردة. فقد كانت محصلة موضوعية لتضافر جهود عربية وفلسطينية في هذا الشأن. ولا شك في حاجتنا إلى تأمل هذه الحقيقة بأثر رجعي. فعلى امتداد عقد الثمانينات، ورغم

خضر: تعقيب على حدث

زحزحة وجودها في عدد من نقاط التقاطع والتماس التقليدية بالمعنى الجغرافي والسياسي، استعانت الحركة الفلسطينية بميراث عقدين سابقين لمقاومة بوادر إعياء واضحة، وتمكنت حتى من بلورة وثائق من نوع إعلان الاستقلال في الجزائر، التي كانت آخر وأهم التجليات الراديكالية للعقدين السابقين.

ومع ذلك، لم يكن العيش في الثمانينات على ميراث عقدين سابقين كافياً لتمكينها من عبور عقد التسعينات دون إعياء اعتراها وتسارع خلال سنوات قليلة، ودون نجاح يذكر في نفى شبهة الفقر، والمعرفة الفقيرة، فمع انفكك عقدة التمفصلات المألوفة، وانفصاض معظم المثقفين العرب والفلسطينيين من حولها بالمقاطعة، أو الممانعة، خاصة بعدما تحوّلت إلى نظام، بدت الحركة الفلسطينية وكأنها أصيبت بالشلل. للتدليل على الإعياء، ونضوب الفعالية الفكرية، ربما لن نجد أفضل من حديثين يختزل كلاهما، ببلاغته الخاصة، وطاقته المجازية، معنى الإعياء، والعوز الفكري، الذي تجلّى في أكثر صورته وضوحاً منذ النصف الثاني من التسعينات.

يتمثل الحدث الأوّل في حكاية ومصير مكتبة مركز الأبحاث الفلسطيني. فالمكتبة التي بدأت كمشروع طموح، في بيروت أواسط الستينات، لتحقيق معرفة موضوعية بالماضي والحاضر، انتهت كما تنتهي جرائم القتل الغامضة، حيث الفاعل مجهول، والمسؤولية مبهمّة.

ولست، هنا، بصدد استعراض نشأة مركز الأبحاث، ولا الكلام عن وظيفته، بل الإشارة إلى حقيقة أن المركز كان الأوّل من نوعه في العالم العربي، وأن تجربته الناجحة حرّضت على إنشاء مراكز مشابهة في عدد من الدول العربية، بعد هزيمة حزيران. ومن المؤكّد أن مكتبته، وأرشيفه، احتلا مكانة خاصة في قائمة الأهداف الإسرائيلية، بعد احتلال بيروت في العام 1982، فقد أفرغهما الجنود الإسرائيليون في صناديق، وشحنوهما إلى إسرائيل، بعد تخريب المركز نفسه. وينبغي في هذا الصدد التذكير بالقيمة التاريخية للأرشيف، الذي ضم مخطوطات أصلية لأشخاص تولوا مناصب قيادية في الحركة الوطنية، ووثائق وتقارير أصلية، حول الصراع في فلسطين وعليها، كلّ الحصول عليها أموالاً طائلة.

طلبت منظمة التحرير استعادة المكتبة والأرشيف عن طريق الصليب الأحمر الدولي، واستغرق الأمر سنوات من الماطلة انتهت بالإفراج عنهما، في صفقة لتبادل الأسرى بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة فلسطينية، ونُقلا في صناديق مغلقة، ومغلّفة لمقاومة الماء والعفونة، إلى معسكر للقوات

الفلسطينية في إحدى الدول العربية ، حيث اختفت آثارهما بعد سنوات ، دون تحقيق في الأمر ، أو تحديد للمسؤولية ، ودون اكتراث لما أصاب مؤسسة بحثية رائدة كانت الأولى من نوعها في العالم العربي . وما زلنا لا نعرف حتى الآن ما الذي حدث بالضبط : كيف اختفت الصناديق ، هل أحرقت ، خاصة وأن الشتاء كان قاسيا في ذلك المكان ، أم أكلتها القوارض ؟

أما الحدث الثاني فيتمثل في إنشاء أول محطة رسمية للبث التلفزيوني في فلسطين ، بعيد قيام النظام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة . كانت لهذا الأمر أهمية رمزية على غرار أشياء كثيرة في تلك الأيام ، مصدرها حنين الفلسطينيين ، بالمعنى العاطفي والمعنوي ، إلى مؤسسات وطنية على أرض تخصصهم ، والحاجات العملية الناجمة عن وضع اللبنة الأولى في أول تجربة دولانية في تاريخهم . وفي سياق كهذا كان الرمزي مشتبكا باليومي ، والنفعي ، إلى حد تكتسب معه أشياء صغيرة ، وربما تبدو قليلة الأهمية في أماكن أخرى ، دلالات أعلى من قيمتها في الواقع .

ولأنها كذلك ، كانت النزعة النفعية للنظام ، الخالية من كل دلالة رمزية في أفضل الأحوال ، أو التي تنطوي على دلالات مضادة في أسوأها ، مثيرة للصدمة والارتباك . فقد دشنت محطة فلسطين التلفزيونية وجودها في احتفال كبير في غزة ، كانت ضيفة الشرف فيه ، وأبرز حضوره ، راقصة قدمت من إحدى الدول العربية خصيصا لهذه المناسبة . وقد بدا الأمر ، وبقدر ما يتعلق الأمر بالفائمين على تلك المناسبة ، وكأنه أكثر الأشياء طبيعية في الكون ، في مكان ملتبس اسمه فلسطين يبدو أقرب إلى الغرب الأميركي في زمن حمى الذهب ، منه إلى فلسطين التاريخية ، والرمزية ، والواقعية .

ورغم فشل الصحافة في العثور على مفارقة تاريخية مؤلمة في حدث من هذا النوع ، إلا أن الإهانة التي لحقت بفلسطين ، والفلسطينيين ، لم تفشل في استنفار ردود فعل غاضبة من جانب عدد منهم . وفي هذا الصدد ذكر إدوارد سعيد ، على سبيل المقارنة ، مفارقة وقعت في مكان آخر ، للتدليل على حجم الألم ، ومعنى الإهانة . فعندما شرعت حكومة زيمبابوي في وضع دستورها الجديد ، استضافته مع جاك دريدا ، إلى جانب عدد من كبار المثقفين في العالم ، للمساهمة في الصياغة والنقاش . هكذا ، تستضيف فلسطين راقصة في حفل تدشين محطاتها التلفزيونية الأولى ، بينما تستضيف زيمبابوي كبار المثقفين في العالم للمشاركة في صياغة دستورها .

الفرق واضح ، وفاضح ، وجارح . ومع ذلك ، ثمة طاقة مجازية تتجاوز القيمة الفعلية لمصير

خضر: تعقيب على حدث

المكتبة، وحفل تدشين التلفزيون. فهما ليسا أكثر من حدثين في ما يشبه مأساة إنسانية توالى فصولها في لحظة كانت الأهم، والأخطر، في تاريخ الشعب الفلسطيني منذ النكبة. ورغم ما للإعياء الفكري، والفقر المعرفي، من غواية تضيء عليهما كفاءة القدر الإغريقي، إلا أن الأخطاء لم تنجم عن انعدام الخيارات، بقدر ما نجمت عن فقر المخيلة.

2- في نقد التقليد

تجلى فقر المخيلة في إصرار، يصعب تفسيره، على تجاهل خصوصية الوضع الفلسطيني، مقابل إنتاج نموذج مألوف في أنظمة الحكم العربية، يمكن تسميته عموماً بالنظام الشعبوي، الشمولي، رغم أن النظام المذكور وصل إلى طريق مسدود في العالم العربي، ورغم افتقار النظام الفلسطيني نفسه إلى السيادة على الإقليم، أو السيطرة على الموارد، بفضل وجود الاحتلال. لكن الخصوصية لم تكن بالرادع الكافي، وبالقدر نفسه لم تكن السمعة السيئة للشعبوية عائقاً في هذا الصدد. فقد شرع النظام، ومنذ أيامه الأولى، بحماسة لا تجاريها سوى نزعة المذهلة إلى نسخ تجارب عربية معروفة، في مصادرة الحقل السياسي واحتكاره عن طريق احتواء المعارضة بالترغيب والترهيب، ومحاولة استبدالها بأحزاب وهمية تمارس دور المعارضة الشكلية، وتمكنه من إدعاء التعددية، والتظاهر بالديمقراطية.

ولا ضرورة، هنا، للكلام عن تجارب الجبهات والتحالفات، بمختلف تسمياتها الوطنية والتقدمية، التي نشأت في ظل أنظمة شعبية وشمولية في العالم العربي، والتي كانت في الواقع نماذج شكلية، جري تفرغها من مضامينها الحقيقية، بل التذكير بحقيقة أن الحقل السياسي يشكل ميداناً لصراع وتباين المصالح الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للطبقات والقوى الاجتماعية. وفي هذا الميدان بالذات شرط السياسة بالمعنى الكبير للكلمة، وفي حال السيطرة عليه من جانب أجهزة الدولة، ودمجه في بنية النظام، تولد المعارضة الحقيقية في مكان آخر، وغالباً ما تلجأ إلى أساليب عنيفة بسبب تجرئها من الشرعية، وانسداد أفق الممارسة السياسية.

ورغم أن النظام الفلسطيني لم يمتلك الوقت، ولا الموارد الكافية، لمصادرة، واحتكار الحقل السياسي، بسبب تقاليد سابقة أفرزتها خصوصية التداخلات العربية في بنية وفصائل منظمة التحرير، وبسبب احتدام المواجهة مع الاحتلال، إلا أن الشك لا يتطرق إلى مدى جدية مسعاه

في هذا الشأن، رغم أن بعض المحاولات لم تخل من مفارقات تضعها على حافة الكوميديا السوداء، من نوع قيام بعض المسؤولين عن أحزاب وهمية ببيع أجهزة كومبيوتر، وطابعات، وفاكسات، سبق لهم أن حصلوا عليها، مجاناً، لدعم أحزابهم.

مهما يكن من أمر، وبقدر ما يتعلّق الأمر بالحقل السياسي، نسخ النظام تجارب معروفة، بطريقة حرفية دون ابتكار، أو تعديل يُذكر. وإذا كانت ثمّة من خصوصية في هذا الشأن، فقد كانت منسوخة من تجربة منظمة التحرير، التي كان من المستحيل، في ظروف الشتات، وتعدد مراكز النفوذ العربية، والدولية، السيطرة على فصائلها بشكل كامل. لذلك، قُبِل الاستقلال الذاتي للفصائل كأمر واقع، مقابل اعترافها اسمياً على الأقل بشرعية المنظمة، ودورها القيادي، والتمثيلي، رغم تبنيها أحياناً لمواقف، وسياسات، تضر بشرعية المنظمة، ودورها القيادي والتمثيلي.

وقد سُحب هذا النموذج على الحقل السياسي الفلسطيني بعد إنشاء نظام السلطة الفلسطينية، رغم أن برنامج المعارضة الحقيقية كان في حالة صدام وجودية مع شرعية النظام، ودوره القيادي والتمثيلي. كان القبول الشكلي، واللفظي بالشرعية والدور - رغم تناقضه مع السياسة الواقعية للمعارضة الأصولية بشكل خاص - كافياً ومقبولاً، دون التفكير في ضرورة، أو أهمية، التنافس معها على انتزاع موقع الأغلبية في الحقل السياسي.

وبقدر ما كانت طريقة النظام في احتكار، ومصادرة الحقل السياسي، تقليدية، وإعادة إنتاج لنماذج عربية، لم تكن تجربته في بناء أجهزة الدولة أقل تقليدية، أو أكثر ابتعاداً عن النسخ. ورغم أن عقوداً طويلة مرّت على نشر كتاب أنور عبد الملك حول مكانة الجيش في التجربة الناصرية، إلا أن أفكاراً كثيرة في ذلك الكتاب ما زالت صالحة لفهم طريقة النظام الفلسطيني في بناء دولته.

والمفارقة، في هذا الشأن، أن خصوصية انخراط الجيش في السياسة، وسيطرته على جهاز الدولة، في النماذج العربية، يمكن فهمها على خلفية الانقلابات العسكرية، لكن خصوصية عسكرية جهاز الدولة في التجربة الفلسطينية تبدو عصية على الفهم، على خلفية عدم ولادة النظام نتيجة الانقلاب العسكري مرّة، وعلى خلفية عدم وجود الجيش المحترف بالمعنى الكبير للكلمة مرّة ثانية، وعلى خلفية ظروف ولادة النظام في ظل احتلال لم ينتشع تماماً مرّة ثالثة.

المقصود بالعسكرة، هنا، تمكين الجيش من السيطرة على بيروقراطية الدولة، واستحداث

خضر: تعقيب على حدث

مؤسسات مدنية، وتقسيمات إدارية يشرف عليها عسكريون، إلى جانب تضخم عدد الأجهزة الأمنية، وشبه الأمنية، التي تتكاثر على طريقة المتواليات الهندسية، ويتداخل نشاطها، بطريقة لا يمكن السيطرة عليها تقريبا، مع مختلف أوجه الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية بطبيعة الحال.

كان جيش التحرير الفلسطيني المؤسسة الوحيدة التي تنطبق عليها صفة الجيش المحترف، لكنه كان صغير الحجم، ولم يكن المصدر الوحيد، أو الأول، لإشباع نهم متزايد إلى الرتب، والمراتب. وقد تكفلت بهذا الأمر الميليشيات، والأجنحة العسكرية للمنظمات، التي يصعب وصفها بالجيش، لكن أفرادها كانوا من أهل الثقة في معظم الأحيان، وبالتالي كانت حظوظهم في شغل المناصب العليا في الإدارة أفضل من المحترفين، أي أهل الخبرة. ومع ذلك، استدعى تزايد الأجهزة منح رتب عسكرية لمدنيين أنفق معظمهم سني عمره في ميادين مثل التعليم، والفن، والإعلام.

ولم يكن تحويل المدنيين إلى عسكريين بقرارات إدارية الدليل الوحيد على استعصاء مشروع العسكرية على الفهم، إذ تجلّى المشروع، أحيانا، في حالات تناخم حد العبث: توزيع مساحات من الأراضي المملوكة للدولة على كبار الضباط في مناطق تمتاز بكونها الأعلى كثافة سكانية في العالم، علاوة على ندرة أراضيها الزراعية، والتناقض المروّع بين الزيادة الطبيعية في عدد سكانها، ومساحة الأرض، والموارد.

تحققت عملية توليد النموذج البونابارتي، المستخلص بدوره من انطباعات عامة، ومحاكاة عجولة لتجارب أنظمة عربية. عاش الفلسطينيون في ظلها، وتأثروا بها. بفضل تجاهل أسئلة من نوع: هل يحتاج النظام، فعلا، في الضفة الغربية، وقطاع غزة، إلى بنية إدارية كهذه، وهل هي البنية المثالية لاستكمال مشروع بناء الدولة، ودحر الاحتلال، وتحقيق الاستقلال؟

من الواضح أن الإجابة على السؤالين بالنفي ليست بالأمر المفاجئ، أو الجديد، خاصة وأن البنية الإدارية نفسها تحوّلت إلى هدف للنقد، ووُضعت. لفظيا على الأقل. في قائمة مشاريع الإصلاح، بعد قيام النظام بسنوات قليلة. لذلك، ينبغي البحث عن مبررات عقلانية لإعادة إنتاج نماذج عربية معروفة، في سياق آخر غير الكلام عن التجربة والخطأ.

وفي هذا الصدد تبرز مسألة التعامل مع بيروقراطية الدولة كرافعة اجتماعية للنظام، تحصل على

امتيازاتها بفضلها، ويضمن استمراره، واستقراره بفضلها. وقد حدث في التجربة الفلسطينية ما حدث في كل مكان آخر: تحوّلت بيروقراطية الدولة العسكرية إلى طبقة فوق المجتمع، واتسعت الفجوة بين النظام والشعب. وما أدراك إذا حدث هذا كله في ظل سيادة منقوصة، ومواجهة محتدمة مع الاحتلال، واستقلال غير منجز!!

ثمة مسألة إضافية أسهمت في اتساع وتعزيز الفجوة هي فكرة العدالة. وليس المقصود، هنا، العدالة بالمعنى اليومي، أو المبتذل، بل حق الدولة في احتكار وتشريع العنف، باعتبارها الجهة الوحيدة المعترف بها اجتماعيا في الفصل بين تضارب المصالح، أو حماية القانون العام، بوسائل تشمل استخدام العنف، أو تحد من الحرية الشخصية للمواطنين في حالات الحكم على أشخاص بالسجن. فالدولة كينونة مادية بقدر ما يتعلّق الأمر بمؤسساتها، لكنها كينونة معنوية مجردة، بقدر ما يتعلّق الأمر بالقانون، وتحقيق العدالة.

غالبا ما يتجلى حق احتكار العنف في تعبيرات قاسية، وموحية، من نوع امتلاك قرار الحياة والموت، في الجرائم التي تصدر فيها أحكام بالإعدام. وقد بين ميشيل فوكو أن آليات الضبط، والسيطرة، التي طوّرتها الدولة في الأزمنة الحديثة، تنقل وشم السلطة من جسد المحكومين إلى أرواحهم. لذلك، يمارس جهاز الدولة القتل بطريقة شبه سرية، تقريبا، بعيدا عن أعين الصحافة، والجمهور، لأن الجسد لم يعد المكان المفضّل، الذي تعلن السلطة فيه عن حضورها.

وإذا تأملنا هذا الكلام بطريقة مقارنة، يمكن القول إن وشم الدولة لجسد المحكومين، في السر أو العلن، يتناسب مع حجم نجاحها في بلورة آليات للضبط والسيطرة. وفي هذا السياق، غالبا ما تخرص الأنظمة السياسية التي تتنابها شكوك خاصة حول سيطرتها على أرواح المحكومين إلى المبالغة في وشم سلطتها على أجسادهم.

وفي هذا الجانب لم يتأخر النظام الفلسطيني، على غرار عدد كبير من الأنظمة العربية في بداية عهدها، في التأكيد على حقه في احتكار العنف، وممارسته بصورة علنية، وشبه احتفالية، تقريبا. وقد جاءت المناسبة، بعد إنشاء النظام بسنوات قليلة، عندما حُكم على ثلاثة أشخاص بالإعدام، ووجهت دعوات لأعضاء في المجلس التشريعي (البرلمان)، إلى جانب شخصيات عامة، ورسمية، علاوة على السلطات المختصة بالتنفيذ، لحضور عملية الإعدام.

كان المقصود توجيه رسالة ذات دلالات تربوية، وسياسية، حول جدية النظام في ممارسة حق

خضرت: تعقيب على حدث

احتكار العنف، ووشم أجساد المحكومين. وكان ذلك مفهوماً، ومقبولاً، من جانب الغالبية العظمى من الناس، بطبيعة الحال، ما عدا جماعات قليلة من معارضي عقوبة الإعدام. لكن الرسالة نفسها سرعان ما فقدت جدواها، وجديتها، عندما أصبحت ممارسة الحق في احتكار العنف موضوعاً للتفاوض، والمقايضة. وبالتالي لم يعد احتكار العنف من جانب الدولة خياراً يقبله المجتمع بصورة طوعية.

وقد فسد هذا الخيار عندما اكتشف الناس بطريقة غريزية، تقريبا، أن مهارات النظام ولياقتها التفاوضية تكاد تشمل كل شيء، بما فيها الرضوخ لتوازنات عائلية، تجعل من تطبيق عقوبة الإعدام، أو تأجيلها، مسألة يمكن تحقيقها إذا توفر القدر الكافي من الضغط. وفي هذا السياق، أصبح النزول إلى الشارع من جانب عائلات، وتحالفات عائلية، والتظاهر بصورة عنيفة، وإحراق إطارات مطاطية، وتعطيل حركة السير، جزءاً من ظاهرة ملازمة لتطبيق القانون، وسير المحاكم، خاصة بعد نجاح العائلات، والتحالفات العائلية، في تحقيق مطالبها.

وإذا غضبنا الطرف عن الدلالة الفجة للمبالغة في احتكار العنف، بطريقة شبه احتفالية، مرّة، والمبالغة في التفاوض عليه مرّات، فإن النتيجة الأهم لهذه الممارسة هي تضرر فكرة المواطنة نفسها. فالمواطنة لا تتبلور خارج فكرة الدولة، والدولة لا تملك الحق في احتكار العنف، دون القبول الطوعي من جانب المواطنين بحقها في احتكار العدالة. وإذا اختل الميزان، هنا، اختلت المضامين المدنية للمواطنة. وهذا ما كان.

3- في نقد الاجتهاد

تناولنا، حتى الآن، جوانب تتعلّق بأخطاء ارتكبتها النظام الفلسطيني في الحقل السياسي، وبتناول في هذه الفقرة جوانب إضافية فرضتها مضامين رمزية، ومجازات شديدة الخصوصية، على الحقل السياسي لتتحول بجدارية، وسرعة قياسية، إلى عقب أخيل، التي تنفذ منها السهام إلى جسد النظام.

وأول ما يتبادر إلى الذهن، في هذا الصدد، كازينو أريحا للقمار، الذي نشأ في فترة مبكرة من عمر النظام، برعاية، ومشاركة من جانبه. لا شك أن المدافعين عن بناء، وتشغيل، الكازينو، كانت لديهم مبررات كافية، وعقلانية، لتنويع مصادر الدخل، وجني مكاسب اقتصادية يعتد

بها بطريقة مضمونة .

ومع ذلك، غابت عنهم حقيقة أقرب إلى البداهة منها إلى أي شيء آخر . وكان لغيابها الكثير من النتائج السلبية، وغير المتوقعة في البداية، ربما بحكم انتمائها إلى عالم المجاز، أو بحكم اصطدامها بمجاز تقيض يحاول طردها من الفضاء العام .

كان الكازينو أسوأ مجاز محتمل لفلسطين الجديدة يمكن أن يخطر على بال إنسان، طالما أن مصدر قوته يمثل مصدر ضعفه، أيضا . وقد نجم مصدر القوة، في هذا السياق، عن بلاغة عملية تعتمد مبدأ الربح باعتباره قيمة عليا . لكن بلاغة كهذه تبدو مؤذية، وعبثية، في النسق الفلسطيني، لأن فكرة فلسطين، نفسها، مشحونة بكثير من المجازات غير العملية . وهي، في الغالب، مجازات مجردة، أصابت، وقد تصيب، إذا حكمت، واستحكمت، أصحابها بالشلل . ورغم ذلك، فإن وجودها يحرضهم على الاستمرار، ويضفي على وجودهم، وكفاحهم، وعذابهم، نوعا من الجدوى، يصعب تفسيره، أو تبريره، ببلاغة السوق . هذا سر الحركات القومية الخلاصية بشكل عام، وسر المكانة التراجيدية والنادرة لمجاز فلسطين في التاريخ الإنساني، بشكل خاص .

لا مكان في بيان الاستقلال في الجزائر، مثلا، لبلاغة الربح، وللمرافعات الاقتصادية، بينما تكثر فيه الدلالات التاريخية، والثقافية، والإنسانية لهوية فلسطين المحتملة، التي تم توليدها منذ أواسط الستينات . بهذا المعنى، تشعب العقلانية، والمرافعات الاقتصادية (خاصة إذا كانت دفاعا كان كازينو للقمار يرتاده الإسرائيليون، والسيّاح الأجانب) أمام قوّة المجاز . ولا شك أن الغالبية العظمى من الفلسطينيين رأّت في كازينو أريحا محاولة لرحضة مجازات مألوفة بمجاز جديد لفلسطين جديدة تبدو صورتها أقرب إلى عالم ألدوس هوكسلي الجديد الشجاع، منها إلى صورة الوطن، الذي انتظروا ولادته من رماد النكبة مثل طائر الفينيق .

بكلام آخر، لن يموت أحد في فلسطين من أجل تنوع مصادر الدخل، أو زيادة نصيب الفرد في الناتج الإجمالي القومي . ولا ينشئ أحد بنية تحتية لدولة في فلسطين بعقلانية السوق وحدها، أو بلاغة الربح . فما أدراك إذا تحالفت عقلانية السوق، مع بلاغة الربح، بهذا القدر من الفجاجة، لتسويق كازينو للقمار في مكان تشبك مضامينه الرمزية، ومجازاته الوجودية، بمختلف تجليات الوجود اليومي لمواطنيه . عندئذ، يدخل الاجتهاد الاقتصادي في باب الإهانة الوطنية .

ومن سوء الحظ أن اجتهادات أخرى دخلت في الباب نفسه . لتوضيح هذا الأمر، تجدر العودة

خضر: تعقيب على حديث

إلى العلاقة بين هوية المواطنة، واحتكار الدولة للعنف والعدالة. فهذه العلاقة، وبقدر ما يتعلق الأمر بالخصوصية الفلسطينية، تنطوي على مضامين رمزية، يصعب تجاهلها، أو غض النظر عن النتائج السلبية لطريقة النظام في تأويلها. وفي هذا الشأن يحضر الموقف من العملاء والمتعاونين مع الاحتلال، الذين انتظر أغلب المواطنين الفلسطينيين، منذ اليوم الأول لظهور النظام، تقديمهم إلى العدالة لأسباب رمزية، علاوة على الأسباب الجنائية والسياسية، بطبيعة الحال.

ولا يمكن اعتبار الأسباب الرمزية حكرا على الفلسطينيين. فجميع الشعوب التي تعرّضت للاحتلال مارست فعل التطهر الذاتي لتحرير الماضي من مشاعر الدنس، التي يجسدها، بين أمور أخرى، المتعاونون مع الاحتلال عبر محاكمات، وحملات، لم تنج في حالات كثيرة من المبالغة، ولم تتوقف عند الفترة الأولى من عمر أنظمة ما بعد التحرير. ففي فرنسا، مثلا، ما زالت فترة الاحتلال النازي موضوع ما لا يحصى من الكتب، والأفلام، والتحقيقات، والمحاكمات التي لا يندر أن تطال أشخاصا بأثر رجعي، حتى بعد مرور عقود طويلة على الحادثة الأصلية.

ورغم أن الاحتلال الإسرائيلي لم يكن قد زال تماما في أواسط التسعينات. أي لحظة ظهور النظام. إلا أن امتداده الزمني لفترة تزيد على سبعة وثلاثين عاما سبقت، واتساع ظاهرة العملاء والمتعاونين، كانت تستدعي معالجة خاصة. لم يكن المطلوب تعليق المشانق، بل فتح ملف الماضي، أي الاحتلال، بصورة جزئية على الأقل، وتحويله إلى اختصاص جهات قضائية مستقلة، تتمتع بحماية النظام. ومن سوء الحظ أن هذا لم يحدث، كما أن البنية الإدارية الناشئة في ظل الاحتلال، ورعايته، لم تتضرر بصورة ملموسة، ولم يتضرر كبار موظفيها، بل أن بعضهم صعد إلى مناصب أعلى في ظل النظام الجديد.

وبقدر ما تعززت، بفضل سلوك كهذا، صور وأخيلة فلسطين الجديدة الشجاعة (على طريقة ألدوس هوكسلي، بطبيعة الحال) في زمن حمى للذهب في غرب جديد، تضررت شرعية احتكار النظام للعنف، والعدل، لأنها كانت مستمدة، في جوانب كثيرة، من شرعية الكفاح الوطني. وهي شرعية أعلى مقاما من شرعية الدولة ككينونة مجردة، ومتعالية، لدى شعوب أخرى تحررت مع مرور الزمن، على الأقل، من عبء صناعة التاريخ.

في خلفية شرعية مخترقة بدلالات رمزية، ومجازات، واجتهادات تم، علاوة على الفقر في مخيلة متحججها، عن النتائج المأساوية لفشلهم في إدراك معنى اللحظة التاريخية نفسها، كانت

تجرى عملية ذات آثار بعيدة المدى على حاضر فلسطين ومستقبلها. والمقصود، هنا، اغتراب المخيمات، والمناطق الريفية، عن النظام، ووقوعها بصورة متزايدة تحت تأثير الأصولية. بدأ صعود المخيمات، والمناطق الريفية، في الحقل السياسي الفلسطيني مع اندلاع الانتفاضة في أواخر الثمانينات، حيث تمكنت، للمرة الأولى في تاريخ فلسطين، من الدخول في منافسة صريحة، وحامية، مع النخب الحضرية، على زعامة الحركة الوطنية. وقد نجم صعودها عن عوامل ديمغرافية بفضل الزيادة الطبيعية في عدد السكان، وارتفاع مستوى الدخل، وانخراط أعداد متزايدة في سوق العمل غير الماهر، ووجود جامعات محلية تقدم نوعا رخيص التكلفة من التعليم، علاوة على حقن طلابها بجرعات أيديولوجية عالية. كما اقترن صعودها بظاهرتين متناقضتين:

الإطاحة بالنخب المدنية التقليدية، تراجع أهمية العائلة، ومركزيتها، وظهور جيل شاب متمرد على التقاليد، في السنوات الأولى من عمر الانتفاضة، ثم عودة العائلة، والتمركزات العائلية، وشبكات القربى، على ظهر أيديولوجيا محافظة، ورجعية، في سنوات لاحقة، اتسمت بالركود، وهيمنة الميليشيات، وتدفق استثمارات مالية غير مسبوقه في تاريخ المقاومة، مع ارتفاع في حدة العنف الداخلي، وتعزيز آليات الضبط والسيطرة (تجلبت بطرق عشية، أحيانا، من نوع حرمان المواطنين من حق الذهاب إلى شاطئ البحر) والصراع على الفضاء العام.

والمفارقة، هنا، أن مصلحة النظام الفلسطيني لم تكن مع المنظومة التقليدية للعائلة. كان نجاحه يفترض تفكيك التمركزات العشائرية، وشبكات القربى، باعتبارها روافع اجتماعية لأيديولوجيا محافظة. وكان نجاحه يقتضي العمل على حل المشاكل الناجمة عن الزيادة الطبيعية في عدد السكان، وتضخم صفوف العاطلين عن العمل، وتردي الأوضاع المعيشية في المخيمات، والمناطق الريفية. لكنه تصرّف على طريقة من يطلق النار على قدمه:

أعاد، ومنذ أيامه الأولى، إحياء وتنشيط مؤسسة المخاتير. وهي مؤسسة قديمة تهاوت في سنوات الانتفاضة، ويعود تاريخها إلى زمن الانتداب البريطاني، الذي استخدمها كأداة من أدوات الضبط والسيطرة. كما أعاد إحياء وتنشيط الدواوين العائلية. وفي السياق نفسه، أعاد تنشيط القانون العشائري، والعرف، في فض المنازعات.

كان تعزيز أشياء كهذه في ظل الاحتلال من الأمور الطبيعية. فالاحتلال يحكم بقوانين

خضر: تعقيب على حدث

الطوارئ، والأوامر العسكرية، ولا يعنيه أمر القانون الحديث، والحادثة الاجتماعية في فلسطين. ولم يكن من الطبيعي أن يعمد النظام الفلسطيني إلى تبني أشياء كهذه، على الأقل بحكم حداثة مزعومة في الخطاب.

وحتى إذا تجاوزنا مسألة الحداثة، وغضضنا الطرف عن حقيقة أن منح توكيلات جزئية لتحقيق العدالة بالطرق التقليدية، يعني التنازل عن حق الدولة في احتكار العدل، فإن غريزة البقاء كانت تقتضي الحيلولة دون تقديم خدمات مجانية للأصولية، المسيطرة على الدواوين، وشبكات القربى، وصاحبة المصلحة في القانون العشائري، والعرف.

ثمة غواية خاصة، في هذا السياق، للتعامل مع تصرفات كهذه باعتبارها دليل رغبة لا واعية في الانتحار الذاتي من جانب نظام يرتكب كل ما يمكن تصوّره من الأخطاء، لتمكين معارضية من القضاء عليه. ومع ذلك، يصعب القبول بأمر كهذا، فقد بذل النظام جهودا استثنائية لشراء الولاء، وتهميش الخصوم، لكنه فعل ذلك بطريقة تقليدية، ومخيّلة فقيرة، وفي ظل جهل يكود يكون مفزعا بأمور ديمغرافية، واجتماعية، وثقافية، تخص شعبه. وأسهم، بهذه الطريقة، بإلحاق الهزيمة بنفسه، إذ كيف تستقيم مؤسسة المخاتير، ودواوين العائلات، مع كازينو أريحا!! ومع هذا كله، وفوقه، كيف يمكن تهميش معارضة في الداخل بحرب تفتقر إلى استراتيجية واضحة في الخارج؟

4 - في نقد السياسة

ليس في الاستحواذ على تسمية، وترحيلها من حدث وقع في نهاية الثمانينات، إلى حدث وقع في نهاية التسعينات، ما يدل على فقر في الخيال، بقدر ما يدل على رغبة واعية في شحن الحدث الثاني بدلالات مستمدة من الحدث الأوّل، خاصة وقد ثبت بالبرهان أن التسمية في صيغتها الأصلية كانت ذات فعالية تستحق الاستثمار.

لذلك، تستحق تسمية الانتفاضة، وبقدر ما يتعلّق الأمر بأحداث وقعت في نهاية التسعينات، وقفة تأمل خاصة، فما يجمع بين الحدثين لا يتجاوز حدود التسمية في الواقع، رغم أن ما يجمع بينهما يكاد. في الخطاب العام. يتأخم حد البدهاة.

فالحدث الأوّل كان مجابهة شعبية، سلمية، بدأت عفوية، وانتهت بعد تأسيسها من جانب

الميليشيات إلى فوضى عارمة . بينما بدأ الثاني بطور واضح من أطوار المأسسة ، ورغم تبلور قشرة شعبية خارجية من حوله في الأيام الأولى ، إلا أن إصراره في العسكرية ، سرعان ما أسهم في تحويله إلى مجابهة مسلحة مكشوفة . وبالقدر نفسه ، أسهم غياب آليات الضبط والسيطرة ، منذ الخطوات الافتتاحية الأولى تقريبا ، في الحيلولة دون تحويل القشرة الخارجية إلى صدفة عظيمة صلبة ، بل ربما جاز القول إن الفوضى أسهمت ، وبسرعة قياسية ، في تفتت القشرة الرقيقة نفسها .

مهما يكن من أمر ، ليس المطلوب ، هنا ، تحليل الظروف المحلية ، والإقليمية ، والدولية ، التي قادت إلى الحدثين ، أو حرّضت عليهما ، بل لفت الأنظار إلى حقيقة أن الخضوع لسطوة البداهة ، وعدم التوقف أمام التسمية ، سيؤدي في جميع الأحوال إلى خلاصات خاطئة . علاوة على ذلك ، فإن المطلوب ، هنا ، معالجة الحدث الثاني ، من زاوية ما انطوى عليه من ديناميات خاصة ، وما أطلقته من حراك بالمعنى السياسي والاجتماعي ، أطاحا في نهاية الأمر بالنظام نفسه .

كان الحدث الثاني حربا بالمعنى الكبير ، والكامل للكلمة . وفي كل حرب ضد عدو في الخارج محاولة لحسم صراع على السلطة ضد منافس ، أو أكثر ، في الداخل . هذا يصدق الفلسطينين ، كما يصدق على غيرهم . لذلك ، إلى جانب الانشغال بالمضاعفات الخارجية للحرب (وهي مهمة في جميع الأحوال) ثمة ضرورة لفهم كيفية تمفصل الحراك الاجتماعي والسياسي الداخلي حول أهداف ، وتكتيكات ، وإستراتيجية الحرب .

وبقدر ما يعيننا الأمر ، ثمة ضرورة لفهم الطريقة التي أديرت بها الحرب ، لأنها الكفيلة بتفسير ما آلت إليه من نتائج لعل أبرزها حسم مسألة الصراع بين دالتين سوسيولوجيتين ، وسياسيتين اصطلاح على تسميتهما بالعائدين والمقيمين . وهذا هو الشق الثاني من فرضية صعود المخيمات ، والمناطق الريفية على حساب مركزية المدن .

حاولنا التدليل من قبل على ميل النظام إلى إعادة إنتاج نماذج عربية في الحكم ، والتماهي معها . وبقدر ما يتعلّق الأمر بطريقة إدارة الحرب ، تجلّى الميل نفسه إلى التماهي ، والتدوير ، أي إعادة إنتاج نماذج سابقة ، رغم خصوصيتها ، ورغم كونها إشكالية ، ورغم صعوبة العثور على حد أدنى من الشبه بينها وبين الواقع الفلسطيني المتعّين في الضفة الغربية وقطاع غزة . وقد كانت للتدوير ، في هذه الحالة ، نتائج كارثية .

والمقصود ، هنا ، نموذج بيروت الغربية خلال الحرب الأهلية اللبنانية ، وحتى الاجتياح

خضر: تعقيب على حدث

الإسرائيلي في العام 1982، وخروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان. اعتمد النموذج اللبناني على التمركز في بيروت الغربية، إلى جانب الحلفاء اللبنانيين، وشن حرب مواقع، واشتباكات على القشرة، ضد القوات الانعزالية المتمركزة في بيروت الشرقية. وقد كان من الواضح لكل من عاش تلك التجربة، وشاهد المتاريس والتحصينات على أبواب المنطقة أفي العام 2001، أن ثمة محاولة لإعادة تدوير، وإنتاج نموذج حرب المواقع، والاشتباك على القشرة، خاصة وأن حدود المنطقة أحوّلت بصورة متزايدة إلى ما يشبه منطقة التماس.

علاوة على ما تقدّم، عززت من الدلالات السابقة حقائق منها استخدام جيش الاحتلال لقوة نيران غير مسبوقة، وميله الواضح إلى القتل (الظاهرة التي أسمتها التقارير الدولية في وقت لاحق: الاستخدام المفرط للقوة) وتمركزه على مداخل المدن، ومنها تحوّل الاصطدام على القشرة، بما ينطوي عليه من سقوط شهداء، ومن مظاهرات تتجدد في اليوم التالي بعد الجنازات، إلى ظاهرة تتكرر بصفة يومية، ناهيك، طبعاً عن سرعة ظهور السلاح والمسلحين بطريقة تعيد التذكير ببيروت.

ولا ضرورة، هنا، للكلام عن خطأ في الحسابات، حيث كانت لدى الإسرائيليين إمكانية اقتحام المناطق الفلسطينية، وإعادة احتلالها كما حدث في نيسان، بعد أشهر من ظهور نموذج حرب المواقع، واشتباكات القشرة. ولا ضرورة، أيضاً، للكلام عن خطأ في التصوّر الإجمالي للحرب باعتبارها حرب مواقع لا يستطيع الإسرائيليون الاستمرار فيها لأسباب داخلية، أو خارجية. ولكن ثمة ضرورة قصوى للقول إن نموذج القشرة، وخطوط التماس لا ينسجم بالضرورة مع الانتفاضة باعتبارها ظاهرة شعبية. وثمة ضرورة للقول إن حرب المواقع الثابتة وخطوط التماس لا هي بالحرب الشعبية، ولا تدخل في باب حرب العصابات، وتكتيكات القتال في المدن (حسب الأدبيات الكلاسيكية في هذا الباب).

ومع هذا كله، وفوقه، ثمة ضرورة للقول إن حرب المواقع الثابتة، وخطوط التماس تفترض قدراً كبيراً من آليات الضبط والسيطرة. ويقدر ما يعنيا الأمر كان لغياب تلك الآليات في النموذج اللبناني نتائج كارثية. ولم يكن من الصعب مراقبة الكيفية التي تتوالد فيها الميليشيات بفضل نقلة افتتاحية من هذا النوع.

يروى عن كليمنصو، السياسي الفرنسي الموصوف بالداهية قوله: «الحرب مسألة على قدر كبير

من الخطورة، إلى حد لا ينبغي معه وضعها بين أيدي العسكريين». المقصود هنا أن السياسة أكثر أهمية من الجنرالات، أو أن فكرة السياسة أكبر من فكرة الحرب. وبقدر ما يتعلق الأمر بالفلسطينيين فقد تصرّف السياسة كجنرالات، رغم صعوبة البرهنة على مؤهلاتهم التقنية في هذا المجال، ولم يفتقد أحد العسكريين المحترفين، لإبداء الرأي في المواهب العسكرية للسياسة على الأقل.

لذلك، كان الفشل في تحديد هدف الحرب بمثابة تحصيل الحاصل. وقد حصل الحاصل بفضل غياب جواب يبدو إلى البدهة أقرب منه إلى المرافعات الفلسفية والسياسية الكبرى: أحرب على المفاوضات هي أم لتحسين شروطها؟

كان الجواب في الحالتين يستدعي تكتيكات معيّنة. فالحرب على المفاوضات تعني قطع كل إمكانية للحل الوسط، بينما الحرب لتحسين الشروط تعني عدم إغلاق الباب أمام احتمال المصالحة. وفي الحالتين أيضا ثمة ما يستدعي تكتيكات، وما يقصي غيرها.

وقد تجلّى غياب آليات الضبط والسيطرة عندما ظهرت استراتيجيات وتكتيكات متضاربة. ولسنا، هنا، بصدد العودة إلى التطورات السياسية، ولا حتى التذكير بحقائق من نوع استحالة شن حروب ناجحة بإستراتيجية غائبة، وتكتيكات متضاربة. كذلك، لا ضرورة للكلام عن غياب سؤال المرجعية، أي الجهة التي تحدد المسموح والممنوع في التكتيكات المتبعة خدمة لإستراتيجية الحرب.

المهم، في هذا الصدد، تحليل تضارب التكتيكات على خلفية الصراع على السلطة نفسها، وتحليل غياب آليات الضبط والسيطرة على خلفية الفشل في تحديد هدف واضح للحرب. الفرضية الأساسية في هذا الشأن أن غياب آليات الضبط والسيطرة، والتعايش مع تكتيكات متضاربة نجما عن وهم مفاده أن مساحة الشرعية في الداخل تتحدد بحجم مساحة الاشتباك المسلح مع عدو في الخارج.

وقد انطوى هذا الوهم على تناقض ستكون له الكثير من الآثار المأساوية: ممارسة سياسة تؤدي في نهاية الأمر إلى الإطاحة بالنظام من جانب جماعات بعينها، والدخول في منافسة مع تلك الجماعات، حول حجم العنف، من جانب جماعات تدين بالولاء للنظام، ويعينها استمراره.

وقد حدث ذلك في ظل غياب يكاد يكون كليا للسياسة، الأمر الذي خلق قدرا من

خضر: تعقيب على حدث

الفوضى حاول البعض في فلسطين، وخارجها، عقلنته بالقول إن التناقض الظاهري في السياسة الفلسطينية يدل على تفاهم عميق بين مختلف أطرافها على إستراتيجية موحدة لكنها غير معلومة .

كان التناقض المذكور مصدر امتعاض لعدد لا بأس به من أصدقاء الفلسطينيين وحلفائهم في العالم، وكان مصدر سعادة لإسرائيل لأنها تريد التذليل على خداع الفلسطينيين ومراوغتهم، ومصدر حيرة لعدد من الفلسطينيين، ولدينا في هذا الصدد، على مدار السنوات الست الماضية، الكثير من التحليلات المفيدة .

ومع ذلك، من الواجب القول إن النظام ألحق أشد الضرر بنفسه عندما أسهم في تعطيل السجال حول الأهداف السياسية للحرب، وعندما تصرّف في الميدان باعتباره أكثر أصالة في ممارسة العنف من متقديه الأصوليين (إلى حد اعتناق أعمالهم وتقليدها، علاوة على إحياء تقاليد مستمدة من نماذج سابقة، وتجارب في الحرب الأهلية اللبنانية، واجتهادات تنظيمية ثبت فشلها في حالات سابقة) وتصرّف في الخطاب باعتباره أكثر ميلا إلى الاعتدال والمساومة .

في ظل وضع كهذا كان مصير النظام يقترب من نقطة الخطر فالأصولية أكثر أصالة في ممارسة العنف، دون ازدواجية في الخطاب . ولدى المخيمات والمناطق الريفية (وهذه مفاهيم سوسولوجية أوسع من الدلالة الجغرافية، ولا ينبغي تغييب بعدها الثقافي، أيضا) تحفظات أساسية حول النظام تكلمنا عنها من قبل، وقد أسهمت ازدواجية الخطاب في تعزيزها .

ومع هذا كله كانت ثمة حقيقة إنسانية عرفتها جميع شعوب الأرض، وتتمثل في لقاء جماعتين فصلت بينهما عوامل جغرافية، وثقافية، لفترة طويلة من الوقت، وحملت كلتاهما مفاهيم سابقة عن الأخرى، ثم اكتشف الجانبان في لحظة اللقاء قدرا من التناقض في التصوّرات الأولى، أو في المصالح، ناهيك عن النظرة إلى الذات والآخرين . عاش العائدون من بابل بعد السبي هذا التناقض، كما عاشه المسلمون الأوائل عند خروجهم من مكة، وعاشه الفلسطينيون بعد إنشاء النظام الفلسطيني في أواسط التسعينات، ويعيشه العراقيون في الوقت الحاضر .

تمفصلت حول هذه الحقيقة الإنسانية في النسق الفلسطيني (كما في غيره) مصالح اقتصادية، وسياسية، وديناميات ثقافية، ومختلف الأشكال المحتملة للحراك الاجتماعي، ووصلت في ظل حرب ما زالت مستمرة. إلى لحظة ذات كثافة درامية عالية اسمها: الهزيمة .

5- في نقد الشعبوية

أخيراً، ربما تتمكن من عقلنة سلوك النظام الفلسطيني، إذا بحثنا عن سره في سياق آخر: في الشعبوية، التي نسخها عن أنظمة عربية، فتفوق فيها، وأجاد. لم يملك النظام، الذي بدأ في أواسط التسعينات، وانتهى عملياً في يناير (كانون الثاني) الماضي، الوقت الكافي لبناء نفسه، فقد كان محاصراً بتحديات داخلية وخارجية لا تمنحه حرية في التصرف والسلوك. ولم تكن لديه الموارد الكافية، سواء من جهة المال، أو الخبرات التنظيمية، والكفاءات الأيديولوجية. والغريب في هذا الشأن أن ما توفّر لديه من أدوات أيديولوجية كان فقيراً إلى حد يثير الذعر، رغم بلاغة الماضي الأيديولوجي لمنظمة التحرير، وشطارتها الدعائية.

ولكن، رغم ضيق الوقت، ونقص الموارد، ظهرت على النظام علامات شمولية، وميول شعبية، بدت مقلقة، ومنذ وقت مبكر، على الأقل في نظر عدد من الفلسطينيين، الذين خبروا تجربة الأنظمة الشمولية، والشعبوية، عن قرب في العالم العربي، وكونوا بفضلها موافق، وانطباعات سلبية، بعيدة المدى. وكما حدث في كل مكان آخر، كان لفئة يمكن تصنيفها بكثير من المرونة في فئة المثقفين، نصيب وافر في الاحتفاء بالشمولية، وتسويق الشعبوية الفلسطينية، باعتبارها أفضل، وآخر الجديد تحت الشمس العربية.

تعبير الشعبوية مستمد من كلمة الشعب، بطبيعة الحال. لكن الدلالة، هنا، سلبية، لأنها تنطوي على سوء استخدام للكلمة. فقد ظهر هذا النوع من الأنظمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في أوروبا الشرقية، كما ظهر في البلدان العربية بعد الاستقلال، وفي الانقلابات العسكرية. وإذا كان الكلام، هنا، عن الشعبوية، والشمولية، بطريقة تبادلية تقريبا، فإن مصدره أوجه عميقة للتشابه، رغم اختلافات تتجلى في تناول هذه التجربة، أو تلك، بطريقة منفردة.

يعتمد النظام الشعبوي على دعامتين مركزيتين هما الحاكم الفريد، والشعب المجيد. ولا يسع كلاهما تحقيق هذه المكانة، وتحصينها ضد النقد، دون اكتساب دلالات أيقونية، أي اكتساب قدر من القداسة، سواء عن الطريق التخويف، أو الرشوة. وفي معظم الأحيان بتضافر هاتين الطريقتين. وما يعيننا، في هذا الشأن، يتمثل في تحليل الديناميات الداخلية العميقة لعملية تخليق المركزية، فالحاكم شخصية واقعية من لحم ودم، أي تخطيء وتصيب، بينما الشعب شخصية اعتبارية، فكرة مجردة، يصعب تمثيلها، أو الكلام عنها، دون رموز، وتمثيلات مجازية. بهذا

خضر: تعقيب على حدث

المعنى تصعب مساواة الحاكم بالشعب من حيث الأهمية دون التقليل من دنيوية الأول، والزيادة في دنيوية الثاني .

تلك هي الدينامية الأولى التي تنشأ بفضلها عبادة الشخصية، الصفة اللصيقة بجميع الأنظمة الشعبوية، والشمولية. عبادة الشخصية تعني أن جميع البشر سواسية، فعلا، لكن لواحد منهم من فريدة التاريخ الشخصي، والذكاء، والحكمة، ما لا يجعله فوقهم وحسب، بل وما يبرر البحث عن سره، وحكمته، في سياق آخر، في صياغات تاريخية رومانسية، وفي خصوصية الشعب، وقد أصبح كينونة صوفية متعالية يملك الكهنة الأيديولوجيون، وخدمهم، إمكانية تأويلها، وفك ما استغلق منها على أذهان العامة. بهذا المعنى، لا تعود لأشياء من نوع أن الحاكم من لحم ودم أهمية خاصة، طالما أن سره موجود في التاريخ نفسه، وفي خصوصية الشعب التاريخية. وهذا مضمون عبادة الشخصية، ومفتاح سرها.

وبما أن الغالبية العظمى من بني البشر لا تأخذ سرا كهذا على محمل الجد، تنشأ ضرورة لدينامية جديدة تتمثل من حيث الجوهر في تعقيم، وتطهير اللغة من كل ما من شأنه التحريض على التفكير خارج الكليات. وبهذا تقترب من الصفة الثانية اللصيقة بالنظام الشعبوي، الشمولي، أي لغة الكليات. فلا يمكن التقليل من بشرية الحاكم، ودنيويته، في ظل ثقافة تنكر الكليات (وهذه مسألة للتأمل، العلاقة بين اللغة والشمولية، وقد برع جورج أرويل في تصويرها بشكل خاص، إلى حد أن الأوروبية نفسها أصبحت ضمن الأوصاف المتداولة في هذا الشأن).

لذلك، تتحوّل الكليات إلى حجر الأساس في ممارسة التفكير، أي في طريقة عمل العقل. ولهذا السبب، أيضا، تبدو المنظومات الفكرية، والأنظمة الشعبوية والشمولية-خاصة في تجلياتها المتأخرة، والعربية بطبيعة الحال- غريبة في وعن الأزمنة الحديثة، منظورا إليها في مطلع ألفية وقرن جديدين على أقل تقدير. فالحدثة، في أحد معانيها، هي إعلاء شأن الهامشي، والجزئي، والعابر، وغير الكلي في مختلف تجلياته، على حساب الكلي، والشمولي، والمطلق.

وليس ثمة من وسيلة لتطهير، وتعقيم اللغة، أفضل من تقسيم العالم، والوجود، إلى ثنائيات كلائية الجوهر والتجلي. فكل شيء يحضر ونقيضه في آن، فلا وجود للظلال، أو الغموض، والنسبية، والالتباس. النور عكس الظلام. الوطنية عكس الخيانة. العدل عكس الظلم. الحرية عكس العبودية. وهكذا دواليك.

وبما أن النظام الشعبوي، الشمولي، يمنح لنفسه الحق الحصري في تعريف الأشياء وما ينقضها (بكلام آخر، يمنح هذا الحق للحاكم، كلي الحكمة، والجبروت) تصبح الحقيقة حقا حصريا من حقوق الحاكم، كما تصبح حقيقته هي الحقيقة بعينها. فإذا انهزم في حرب وقال بأنه انتصر، لا يجوز الخروج على حقيقته بحقيقة مغايرة. وإذا جاع الشعب، وقال الحاكم إن الشعب يموت من التخمة، لا يجوز نقض كلامه. وإذا اكتسبت أنظمة جمهورية كل خصائص النظام الملكي، بما فيها توريث الحكم، ينبغي النظر إلى أمر كهذا باعتباره حكمة أعلى من مدارك العامة.

وبما أن تطهير وتعقيم اللغة، علاوة على الحيلولة دون تمكين العقل من الاشتغال على شيء خارج الكليات يؤدي إلى إخفاء العقل، فإن النتيجة الحتمية هي موت اللغة نفسها. ومعنى موت اللغة أن المسميات لا تعني شيئا بالضرورة، لأن تجلياتها البلاغية تنوب عن حقيقتها الفعلية، ولأن معانيها المعجمية أصبحت قليلة القيمة مقارنة بمعانيها المتداولة في الخطاب العام. لذلك، تُقال في الأنظمة الشمولية، والشعبوية، أشياء كثيرة، ملايين من المفردات، والخطابات، والتحليلات، والمرافعات، والصفحات، والمؤتمرات، ولا يُقال شيء في الواقع، إذ يحضر الخواء عندما تغيب المعاني.

وعندما تغيب المعاني تفقد اللغة وظيفتها كأداة للاتصال، لتتحول إلى أداة للضبط والربط الاجتماعي والسياسي. وهذه الدينامية تعطل وظيفة اللغة ليس كأداة للإنتاج الفردي وحسب، ولكن كأداة لتحقيق الفردية، أيضا. فالفردية تتخلق في معارضة الخطاب السائد لا في إعادة إنتاجه.

وبما أن المعارضة ممنوعة (أي التفكير خارج الكليات والثنائيات، والبحث في أصول المعاني) يصبح الحاكم كلما أراد، وبحكم أن فرديته هي الاستثناء الوحيد المبرر والمطلوب، بمثابة الذات المفكرة الوحيدة. وغالبا ما تشجع هذه الحقيقة بعض الحكام على ممارسة دور الحاكم الفيلسوف من خلال مواعظ، وحكم، ونظريات، وحتى روايات لا يملك أحد من المحكومين إمكانية الكلام عنها بالسوء. وغالبا ما يتطوع الخدم الأيديولوجيون في الأنظمة الشمولية لتسويق حكاهم كفلاسفة ومفكرين إما بكتابة نصوص ونسبها إليهم، أو باقتباس كلمات أقل من عادية صدرت عنهم، وتحويلها إلى شعارات عامة.

نوجه أنظارنا الآن إلى الدعامة الثانية، أي الشعب المجيد. وأول ما يستحق الاهتمام في هذا

خضر: تعقيب على حدث

الجانِب أن لا وجود لحاكم فريد دون شعب مجيد . لا ضرورة للتذكير ، طبعاً ، بحقيقة أن كليهما يَخترع نفسه بقدر ما يَخترع صاحبه ، لذلك لا يمكن العثور على ثنائية كهذه في ظل أنظمة للحكم ، وثقافة ، تخضع فيهما عملية اختراع الذات الفردية والجمعية لتمحيص حر من جانب آخرين . وما يعيننا يتمثل في الكلام عن عملية تخليق هذه الدعامة ، ومنحها ما تتصف به من مركزية في بنية النظام الشمولي والشعبي وثقافته .

تكلّمنا من قبل عن تقليل دنيوية الحاكم مقابل الزيادة في دنيوية الشعب كدينامية أولى من ديناميات عبادة الشخصية . لم تكن الزيادة في دنيوية الشعب -أي تحويله إلى كينونة ملموسة من لحم ودم- مهمة ، أو مطلوبة في الأزمنة القديمة ، فهي تنتمي إلى الأزمنة الحديثة ، التي نشأت في سياقها فكرة الشعب ، واكتسبت بفضلها دلالات سياسية .

لذلك ، فإن المسألة الأساسية هي التمثيل : كيف يكف الشعب عن كونه فكرة مجردة ليتحوّل إلى كينونة مادية ذات حضور ملموس ؟

وبما أن أنظمة الحق الإلهي ، والأنظمة الثيوقراطية قد خرجت عملياً من التداول (ما زال بعضها في العالم العربي) وبما أن الأنظمة الشمولية والشعبوية غالباً ما تكون ذات نزعات جمهورية متشددة ، أو لا تستطيع التظاهر بعدم اعتناق اتجاهات حداثة ، وبالتالي فهي لا تستطيع التصرف خلافاً لمبادئ التمثيل المتداولة والمتعارف عليها ، والمعترف بها ، في مناطق مختلفة من العالم ، فإن تخليقها لفكرة الشعب يتم عن طريق الاختزال والتعطيل .

اختزال مفهوم الشعب في العائلة . وهي فكرة ذات جاذبية خاصة في مجتمعات ريفية ، وشبه ريفية ، أو تريفت ، وما زالت فيها للبنى العائلية الممتدة مكانة خاصة . بهذا المعنى يكف الشعب عن كونه كينونة تاريخية ، شكلتها شروط اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية محددة ، وتشكّلت بدورها من طبقات ، وفئات اجتماعية ، ومناطق جغرافية ، ذات مصالح ليست واحدة ، أو موحدة في جميع الأحوال .

يكف الشعب عن هذه الأشياء ليصبح عائلة ، وهي كينونة ذات دلالة حسية مباشرة وملموسة ، خاصة في المجتمعات التي تعتمد فيها الجنسية على الانتساب إلى الأب ، بدلاً من حق المولد أو الإقامة . وهذا هو الحال في العالم العربي .

فالشعب كله في نهاية الأمر عائلة واحدة ممتدة . وبما أن للأب مكانة مركزية ، وصلاحيات

واسعة في تسعة وتسعين وتسعة أعشار بالمائة من المجتمعات البطريركية، فإن تحوّل الحاكم إلى رب العائلة لا يرفعه فوق مبدأ الثواب والعقاب وحسب (فلا يحق للأبناء معاقبة الأب، أو استبداله) بل يضفي على علاقته بشعبه صفات المباشرة، وعدم التكلّف، والحسيّة، أيضا.

ومع ذلك، ورغم ما تنطوي عليه المجازات العائلية من غواية في ممارسة السياسة بشكل خاص، لا يصبح الشعب مجيدا لمجرد أن علاقته بحاكمه هي علاقة العائلة بربها، بل يصبح كذلك لأن العلاقة ذاتها تتمكن من إعادة إنتاج نفسها في تجليات تمثيلية لا حصر لها تقريبا، فالأحزاب، والنقابات، والمجالس، والوزارات، والصحافة، والبرلمان، وغيرها حقل واسع للتجليات العائلية.

ومعنى هذا الكلام لا يقتصر على تحويل النقابات، والأحزاب، والوزارات إلى ديكورات فارغة من المعنى، بل تحويلها إلى نماذج مصغرة للعائلة الأكبر، وتحويل المسؤولين عنها إلى نماذج مصغرة للحاكم الأكبر، مثل خلية لا تكف عن التكاثر والانقسام.

لا يمكن تحقيق هذا الأمر دون تعطيل فكرة العقد الاجتماعي. فالعقد الاجتماعي يشترط وجود طرفين، وفترة زمنية، وشروط معينة لإدارة وتحقيق المنافع العمومية، ومرجعية لتعريف تلك المنافع، وكذلك آليات للتصرف في حال انتهاك العقد، بما فيها العقاب. وهذه الأشياء كلها تدخل تحت بند الدستور، وغيره من القوانين المنظمة للحياة السياسية، ومختلف أوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

وبما أن العلاقة العائلية لا تعترف بفترة زمنية لأنها تدوم ما دام الأب على قيد الحياة، ولا تشترط طريقة معينة لتحقيق المنافع، وتمنح الأب حق التصرف كمرجعية في تعريفها، ولا تمنح الأبناء صلاحيات عقابية، يتوقف العمل بالدستور، ويستمر حكم الحاكم ما دام على قيد الحياة، ولا يملك أحد سواه حق تعريف المنافع العمومية، وطريقة تحقيقها، أو حمايتها. مقابل ذلك كله ينال الشعب المجد.

وكما ذكرنا من قبل تتكفل اللغة بهذا وغيره دون عناء. ولا أريد الكلام مرّة أخرى عن أورويل، حيث وزارة الحرب تسمي نفسها وزارة الحب، وحيث يبكي المنشق السابق من شدة الحب عندما تطل عليه صورة الحاكم، بل الكلام عن دعامتين مركزيتين من دعائم بناء ديمومة الأنظمة الشمولية والشعبوية في العالم العربي. وهذا ما كان.

خضر: تعقيب على حدث

يتسم الموقف من الدولة في النظام الشمولي، الشعبي، بسمتين متناقضتين: التعامل مع الدولة كمعطى ثابت من ناحية، والتركيز الدائم، والعصابي تقريبا، على قابليتها السريعة للعطب من ناحية ثانية.

كيف نفسر هذا الخط والتناقض، فالدولة ليست بالمعطى الثابت، ولا هي سريعة العطب. فنضج كينونة قومية، ضمن جغرافيا معينة، لا يعني بالضرورة اكتمال الظروف الموضوعية لنشوء الدول، كما هي الحال بالنسبة للأكراد، والفلسطينيين، وقبلهم موازيك الشعوب التي وجدت نفسها في عراك مع التاريخ والجغرافيا، معا، بعد انهيار الإمبراطوريتين العثمانية، والهنغارية. النمساوية. كما أن انهيار النظام الحاكم لا يعني بالضرورة سقوط وتفكك الدولة، إلا إذا اقترن انهيار النظام بالاحتلال المباشر، وضمن حالات شديدة الخصوصية.

لذلك، لاشك أن منشأ الخلط يصدر عن رغبة النظام الشمولي، الشعبي، في تبرير وجوده بذرائع من العيار الثقيل. وليس في المرافعات السياسية ما هو أثقل من التاريخ. وفي سياق كهذا يبرر النظام وجوده بهدف إحياء كينونة وُجدت في الماضي، ويُوصف زمنها، عادة، بالذهبي. وليس المهم، هنا. كما حدث في عدد لا يحصى من البلدان الأفريقية، والآسيوية، في فترة ما بعد الاستعمار. اختزال الحقيقة التاريخية، أو تبسيطها، ناهيك عن تحريفها، بل تخليق وتلفيق وهم الاستمرارية، بمعنى أن الوجود المتعين والملموس للدولة في الوقت الحاضر، ليس في الواقع سوى حلقة جديدة في سلسلة قومية طويلة متصلة الحلقات.

وإذا كانت ثمة من خصوصية لهذه الحلقة بالذات، فإن مجرد اعتناقها لمهمة من نوع إحياء أمجاد وكيانات الماضي المجيدة، يحوّل وجودها إلى نوع من القدر المتجلي. في أسطورة القدر المتجلي ما يفسر الكثير من نرجسية الأنظمة الشعبية، والشمولية، وإفراطها المدهش في الممارسات الطقوسية، والإعجاب بالذات.

لكن للقدر المتجلي وظيفة، أو فعالية، أكبر وأخطر من استدعاء الطقوس، واستنفار النرجسية. تتمثل هذه الوظيفة في التذكير الدائم بما يتهدد الدولة من مخاطر، وما ينتظرها من محن، وما يترتب بها من أعداء، وغالبا ما يجري تفصيل الأعداء على مقاس الأهداف التاريخية والسامية التي يدعي النظام اعتناقها. تماما مثل الآمال الكبار التي تتعب في مرادها الأجسام. وبالتالي، تتحوّل كل ممارسة مهما تواضعت إلى خطر ماحق، ويتحوّل كل رأي مخالف مهما قل شأنه إلى

مؤامرة على النظام، أي على الدولة، وفي التحليل الأخير، طبعاً، على التاريخ نفسه. لا يلتفت أحد في سياق كهذا، بطبيعة الحال، إلى التناقض البين بين الاستمرارية والهشاشة، بين الثبات في التاريخ وسرعة العطب في الحاضر. ، ففي تحويل هذا التناقض إلى موضوع للتأمل ما يكشف دينامية تخليق العلاقة بين النظام والدولة في النظام الشعبي، والشمولي. الدولة في أضيق أوصافها هي الإدارة السياسية للمجتمع، وهدفها الرئيس إرساء الأمن والنظام. وبما أن الإدارة السياسية للمجتمع غالباً ما تكون موضوعاً للاجتهد، بحكم اختلاف المصالح، والأهواء، فإن إدارة الدولة قد تنتقل من اتجاه إلى آخر، ومن فلسفة إلى أخرى. وفي هذه الفكرة معنى النظام السياسي في أضيق أوصافه.

في هذه الفقرة اختزال لمفهوم السياسية. فمند أرسطو الذي تكتسب الدولة لديه دلالات أخلاقية ميتافيزيقية حتى هانز كيلسن حيث الدولة مجرد منظومة قانونية مكرزة، لم يتمكن أحد من الكلام في علم السياسية دون الوقوف أمام فكرة الإدارة السياسية للمجتمع، وما ينجم عنها، وبفضلها من اجتهادات.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالنظام الشعبي، الشمولي، فإن هذا النظام يلغي الفرق بين الدولة والنظام، لأنه يرفض القبول بتعدد الاجتهادات. وهذا في التحليل معنى ومفهوم الحزب الواحد، الذي يكون الحزب الحاكم، أيضاً. حارس النظام، الذي تتحوّل الممارسة السياسية على يديه، وبصرف النظر عن التبريرات، إلى فعل من أفعال الحراسة.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالتعقيب على ما جرى في انتخابات يناير الماضي، أعتقد أن تماهي النظام الفلسطيني مع الأنظمة الشمولية، والشعبوية، في العالم العربي، كان أحد الأسباب الرئيسة التي تفسر هزيمته المرّوعة

والمشكلة، هنا، تتمثل في محاول البحث عن تفسيرات عقلانية تبين أسباب ومبررات تماهي النظام الفلسطيني، الذي نشأ في أواسط التسعينات، مع تجارب شمولية، وشعبوية، عربية، نشأت قبل هذا التاريخ بعقود، وكان من الواضح منذ أواسط السبعينات أنها بلا مستقبل، ناهيك عن حقيقة تحوّل بعضها إلى دكتاتوريات دموية، وإلى سقوط بعضها في درك الحرب الأهلية، علاوة على إفلاسها بالمعنى الأيديولوجي، وفشل مشاريعها التنموية السابقة، وتفكك وحدتها الداخلية.

خضر: تعقيب على حدث

والمشكلة، أيضا، أن الثقافة السائدة في منظمة التحرير الفلسطينية، أي الجهة المسؤولة في التحليل الأخير عن إنشاء النظام الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، كانت تبدي ممانعة حقيقية تجاه الأنظمة الشمولية والشعبوية في العالم العربي، كما أن أعدادا كبيرة من المثقفين الفلسطينيين والعرب كانت تنتظر نموذجا يختلف عن النماذج المألوفة في العالم العربي. ولدينا في هذا الشأن الكثير من الأدب التبشيري، والتفاؤل الأيديولوجي، وفي مرات غير نادرة عقدة التفوق على العرب.

ومع ذلك حدث التماهي بسرعة قياسية أولا، وبحجم غير مسبوق، أو حتى متوقع. إذا وضعنا في الاعتبار المقارنة بين فلسطين ونماذج عربية أخرى من حيث المساحة، وعدد السكان. ثانيا. هناك محاولة للقول إن خصوصية نشوء النظام الفلسطيني، أي اتفاقيات أوسلو، وعدم تمتع النظام بالسيادة الكاملة على إقليمه، وضرورات الكفاح من أجل دحر الاحتلال، كلها من العوامل التي أسهمت في تسريع وتيرة التماهي. وربما يجنح الخيال بالبعض إلى حد القول إن التماهي (وغالبا ما يدور الكلام هنا عن الفساد) كان جزءا من عملية إنشاء النظام نفسه.

وأعترف، في هذا الصدد، بأنني غير مقتنع بجدوى هذه التحليلات، فهي تشير في الاتجاه الخاطئ، إذ تكمن الأسباب الحقيقية في البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الفلسطيني، وفي خصوصية نشوء وتبلور النخب الفلسطينية في العقود الأربعة الماضية، وفي خصوصية نموذج منظمة التحرير الفلسطينية.

ومع هذه العوامل كلها، ثمة ضرورة لتأمل الفكر السياسي العربي نفسه، الذي يلغي الفرق بين الدولة والنظام، ويحرّض المجتمع على الدولة، ويخلق عن طريق اختزال الدولة في الحزب الحاكم نوعا من الحرب الأهلية طويلة الأمد. وبقدر ما يتعلق الأمر بالنموذج الفلسطيني، مُورس جانب من الصراع على السلطة في الداخل على جبهة الصراع مع عدو في الخارج، وبهذه الطريقة حُسم مصير النظام.